

أهم الرسائل

عدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

صدمة جغرافية-سياسية كبرى تنذر بتداعيات عالمية جسيمة

أدى اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٢٦ إلى صدمة حادة في أحد أبرز الممرات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية عالمياً. وقد تم الإعلان عن انقاع لوقف إطلاق النار في السابع من إبريل، وهو تطور مرحب به وخطوة مهمة نحو وقف تصعيد الحرب. غير أن عدم اليقين لا يزال يهيمن على الآفاق، ويتوقف الكثير على مدى استمرار وقف إطلاق النار واستعادة الاستقرار العالمي والإقليمي. ونظراً لحالة عدم اليقين غير المسبوقة إزاء أمد الحرب وحدتها، يعرض صندوق النقد الدولي سيناريو مرجعياً إلى جانب سيناريوهات سلبية بديلة، لإبراز المخاطر المحدقة بالآفاق العالمية.

صدمة إقليمية وعالمية في أسواق الطاقة

تعرض مضيق هرمز لتعطل شبه كامل — وهو أهم ممر عالمي للطاقة، حيث يمثل نقطة العبور المعتادة لحوالي خمس إمدادات النفط العالمية (٢٠-٢١ مليون برميل يومياً) وقرابة ربع تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية.

وتسببت الضربات وعمليات الإغلاق الاحترازية في تراجع حاد في إنتاج النفط والغاز في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث تُقدَّر الخسائر بأكثر من ١٠ ملايين برميل يومياً من النفط ونحو ٥٠٠ مليون متر مكعب يومياً من الغاز الطبيعي. وتعرض مجمع رأس لفان للغاز الطبيعي المسال في قطر لأضرار جسيمة، وهو يمثل ١٧٪ تقريباً من الطاقة الإنتاجية العالمية للغاز الطبيعي المسال.

الانعكاسات على النمو والتضخم العالميين

وفقاً للسيناريو المرجعي—الذي يفترض بدء انحسار الاضطرابات بحلول منتصف عام ٢٠٢٦ وبلوغ أسعار النفط حوالي ٨٢ دولاراً للبرميل في المتوسط—يُتوقع تباطؤ النمو العالمي إلى ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦ و٣,٣٪ في عام ٢٠٢٧، مقابل ٣,٧٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩. وفي سيناريو التطورات السلبية، حيث يبلغ متوسط أسعار النفط ١١٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٦، ينخفض النمو العالمي إلى ٢,٦٪، في حين يرتفع التضخم إلى ٥,٤٪.

١٠٠+ دولار	-١٤,٧ نقطة مئوية	١,٤٪
خام برنت يتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل عقب إغلاق مضيق هرمز	الانخفاض الأكبر على الإطلاق في توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لبلد واحد (قطر) مقارنةً بأكتوبر	توقعات النمو لعام ٢٠٢٦ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان—انخفاض قدره ٢,٣ نقطة مئوية مقارنةً بأكتوبر ٢٠٢٥

ضغط متزايدة على أسواق الطاقة والخدمات

لم يقتصر تأثير الاضطرابات على النفط الخام فحسب. فقد قفزت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي بنسبة ٦٠٪، متجاوزة الطفرة التي تلت الغزو الروسي لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢. وارتفعت أسعار سماد اليوريا بنحو ٤٠٪ في أسواق العقود المستقبلية، في حين سجلت أسعار الألمنيوم وفوسفات ثنائي الأمونيوم زيادات من خانتين. وتشكل بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر من ٤٠٪ من صادرات الكبريت العالمية، و ٢٠٪ تقريبا من صادرات الأمونيا والأسمدة النيتروجينية. ولذلك، تفرض الاضطرابات مخاطر جسيمة على أسواق المدخلات الزراعية حول العالم، ولا سيما الاقتصادات المعتمدة على استيراد الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وجنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء.

وامتد تأثير التداعيات الاقتصادية إلى قطاع الخدمات. فقد انهارت حركة الطيران في المراكز الرئيسية للنقل الجوي بمنطقة الخليج، حيث انخفض عدد رحلات المغادرة بحوالي الثلث في أبو ظبي، وبنحو الثلثين في دبي، وبنسبة ثلاثة أرباع تقريبا في الدوحة، في حين شهدت مدينتا الكويت والمنامة تعليقاً شبه كامل لحركة الطيران. كذلك ارتفعت أقساط التأمين البحري، وطالت مسارات الشحن، وتأثرت سلاسل الخدمات اللوجستية—ولا سيما في الاقتصادات المعتمدة على إعادة التصدير والسياحة والنقل.

أي البلدان أكثر عرضة للمخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان؟

التأثير متفاوت للغاية. فعمان، التي يقع منفذها البحري بالكامل خارج مضيق هرمز، تواجه انخفاضا ضئيلا في توقعات النمو (بحوالي ٠,٥ نقطة مئوية)، ويتوقع تحسن أرصدة مالىتها العامة وحسابها الجاري بفضل ارتفاع أسعار النفط. وفي المقابل، تم تخفيض توقعات النمو لقطر بحوالي ١٥ نقطة مئوية عن شهر أكتوبر، وهو الانخفاض الأكبر عالميا نتيجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية والتوقف شبه الكامل في صادرات الغاز الطبيعي المسال.

أما الاقتصادات المستوردة للنفط — بما في ذلك مصر والأردن ولبنان وباكستان—فتواجه مخاطر مركبة. فمصر، والأردن على وجه الخصوص، تعتمدان على واردات الغاز الطبيعي من إسرائيل (حوالي ٧٠٪ من مجموع واردات الأردن من النفط والغاز، ونحو ١٥٪ في حالة مصر)، في حين تعتمد البلدان الأربعة إلى حد كبير على تحويلات العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي (٥٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي).

ومنذ بداية الحرب، اتسعت فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية إلى حد ما، متجاوزة متوسط الأسواق الصاعدة الأخرى، حيث ارتفعت بأكثر من ٥٠ نقطة أساس في البحرين وباكستان، وبأكثر من ٦٠ نقطة أساس في مصر (حتى ٦ إبريل). وفي مصر، تراجع قيمة العملة بنحو ١٢٪، حيث تمثل الأداة الرئيسية لامتناس الصدمات.

وفي متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، يؤدي ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة ١٠٪ إلى تراجع الناتج بنحو ٠,٥ نقطة مئوية، وزيادة التضخم بحوالي نقطة مئوية واحدة، واتساع عجز الحساب الخارجي والمالية العامة.

٤٠٪ تقريباً	+٨٠٪	٢٪ تقريباً	٥ من ٨
نسبة تحلية المياه من إجمالي إمدادات المياه في قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة	الاستهلاك الغذائي كنسبة من الواردات في البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة	متوسط التراجع المقدر في إجمالي الناتج المحلي عن اتجاهات ما قبل الحرب في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بحلول عام ٢٠٣٠	بلدان مصدرة للنفط في منطقة الخليج يُتوقع انخفاض ناتجها الاقتصادي في عام ٢٠٢٦ (البحرين وإيران والعراق والكويت وقطر)

الدول الهشة ومنخفضة الدخل: أزمة حادة

تواجه الدول الهشة ومنخفضة الدخل أشد التداعيات الإنسانية قسوة. ففي اليمن والسودان والصفة الغربية وغزة وسوريا والصومال، تشكل الأغذية والمشروبات بالفعل حوالي ٤٥٪-٥٠٪ من مجموع واردات السلع. ويعاني بالفعل أكثر من نصف سكان اليمن والصفة الغربية وغزة والسودان وأفغانستان من انعدام الأمن الغذائي. ومع ارتفاع أسعار الواردات، يُرجح اتساع عجز الحساب الجاري، ونضوب الاحتياطات، وتفاقم انعدام الاستقرار الاجتماعي في الاقتصادات التي تكاد لا تملك أي هوامش اقتصادية كلية وقائية.

وحسب الشواهد التاريخية، تؤدي الحروب المطولة إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل بنحو ١٥٪ عن اتجاهات ما قبل الصراع بعد خمس سنوات من اندلاعها، في حين تشهد البلدان المجاورة عادة تراجعاً فورياً في نصيب الفرد من الناتج بحوالي ١,٥٪، يليه انخفاض إضافي بنسبة ٦٪ خلال العقد التالي.

القوقاز وآسيا الوسطى: اقتصادات قادرة على الصمود ولكنها ليست بمنأى عن الصدمات

اختتمت اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى عام ٢٠٢٥ بأداء قوي، حيث سجلت نمواً قدره ٦,٢٪، متجاوزة التوقعات بنحو ٠,٥ نقطة مئوية. ويُتوقع حالياً تباطؤ النمو إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٦، مما يعكس انحسار تداعيات الحرب في أوكرانيا والعوامل المعاكسة المستجدة نتيجة الصراع في الشرق الأوسط. وقد تستفيد البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من ارتفاع الأسعار — نتيجة زيادة إنتاج الطاقة في تركمانستان، والآثار غير المباشرة على النشاط غير النفطي في أذربيجان وكازاخستان. غير أن التضخم لا يزال مرتفعاً، حيث يبلغ حوالي ٨٪ في المتوسط، وتظل المنطقة عرضة لانعكاسات تشديد الأوضاع المالية العالمية في ظل تفاوت حجم الهوامش الوقائية.

ويُتوقع كذلك تباين نتائج المالية العامة، حيث ترتفع أرصدة البلدان المصدرة للنفط، في حين تواجه معظم البلدان المستوردة للنفط تراجعاً في أرصدة المالية العامة الأولية. وقد أمكن حتى الآن احتواء مستويات الدين العام، حيث يُتوقع بلوغ نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عبر منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ٢٣,٤٪ في عام ٢٠٢٦، متراجعة عن التنبؤات السابقة بنحو ٣ نقاط مئوية.

٢٣,٤٪	٨٪ تقريباً	٤,٨٪	٦,٢٪
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٦ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أقل بثلاث نقاط مئوية عن التنبؤات السابقة)	متوسط التضخم لعام ٢٠٢٦ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (ارتفاع ناجم عن ضغوط أسعار السلع الأساسية)	توقعات النمو لعام ٢٠٢٦ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مع انحسار العوامل الدافعة، رغم زيادة التوقعات إلى حد ما منذ أكتوبر	نمو منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢٥

السياسات ذات الأولوية: مزيج من الضبط وسرعة التكيف

تتلخص الرسالة الأساسية لصندوق النقد الدولي بشأن السياسات في الضبط وسرعة التكيف. وينبغي للحكومات إفراح المجال لأدوات الضبط التلقائي، وتقديم الدعم الموجه للأسر الأكثر هشاشة لفترة مؤقتة، مع تمويل هذا الدعم من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، لا من خلال زيادة العجز. وينبغي تجنب إعادة تقديم إعانات دعم الوقود أو زيادتها—حيث تقدم الجزائر ومصر (حوالي ١٠٪) وليبيا (١٦٪)، على سبيل المثال، دعماً ضخماً بالفعل.

وينبغي للبنوك المركزية التي تواجه معدلات تضخم مستمرة، وخاصة حيثما لا تزال السياسات تيسيرية، أن تتبنى موقفاً نقدياً تقييدياً أو أكثر تشدداً حسب الحالة. ويجب على أجهزة الرقابة المالية أيضاً إحكام الرقابة على السيولة وعدم تطابق العملات، والاستعداد بالترتيبات المساندة اللازمة.

وعلى المدى المتوسط، تتضمن الأولويات تنويع مسارات التجارة، وتعزيز البنية التحتية الحيوية، وتعميق التعاون الإقليمي في قطاعات الغذاء والمياه والطاقة. ويتعين على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي — التي تملك حوالي نصف القدرة العالمية لتحلية المياه — أن تواصل الاستثمار في صلابة شبكات المياه والكهرباء والبنية الرقمية. ويمكن تعزيز القدرة على امتصاص الصدمات عبر تعزيز التكامل بين أسواق الكهرباء والطاقة على المستوى الإقليمي، وتنسيق النظم الجمركية، واستحداث تسهيلات إقليمية لتوفير السيولة.

تمويل الصندوق وتعاونه مع البلدان الأعضاء

منذ جائحة كوفيد-١٩، وافق الصندوق على تسهيلات تمويلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بقيمة ٤٦ مليار دولار تقريباً. وتتضمن أهم البرامج الحالية اتفاق تسهيل الصندوق الممدد مع مصر (حوالي ٨,١ مليار دولار)، واتفاق تسهيل الصندوق الممدد مع باكستان (٧,٢ مليار دولار)، واتفاق خط الائتمان المرن مع المغرب (٤,٨ مليار دولار)، واتفاق تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٤ سنوات مع الأردن (١,٢ مليار دولار). كذلك سعى الصندوق إلى توسيع نطاق تواجده الإقليمي عبر إنشاء مكتب جديد في الرياض، وهو على استعداد لتقديم المزيد من الدعم المالي وبرامج تنمية القدرات حال تحقق أي تطورات سلبية محتملة.